### نتيجة عمليات شراء ومضاربات إيجابية على الأسهم الصغيرة

# «بيان»: المؤشر السعري لسوق الكويت واصل مساره الصعودي

■ من المتوقع أن تحقق الكويت فوائض مالية ضخمة تشكل 36 في المئة من الناتج الاجمالي المحلي

■ السوق يشهد حالياً حالة من الحذر والترقب لنتائج الشركات المدرجة عن فترة العام الماضي

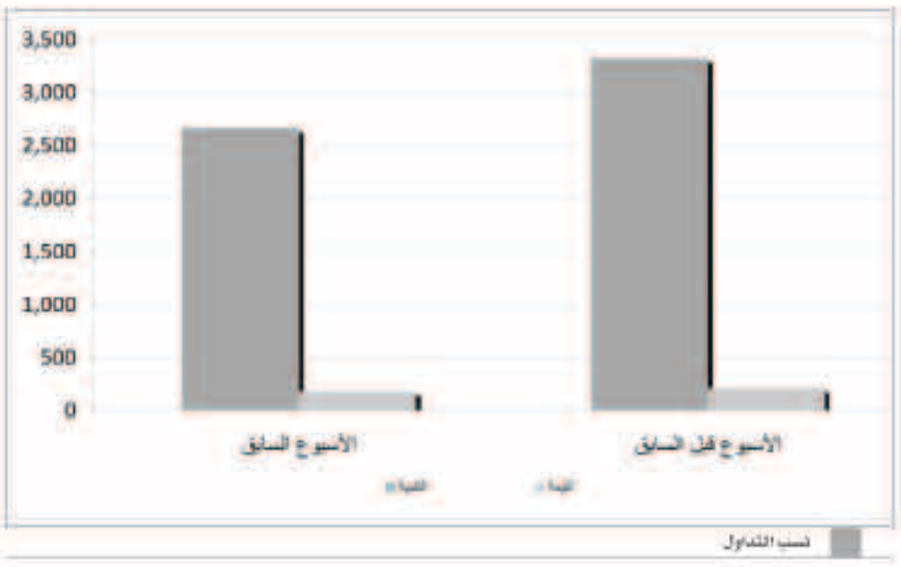

نسب التداول

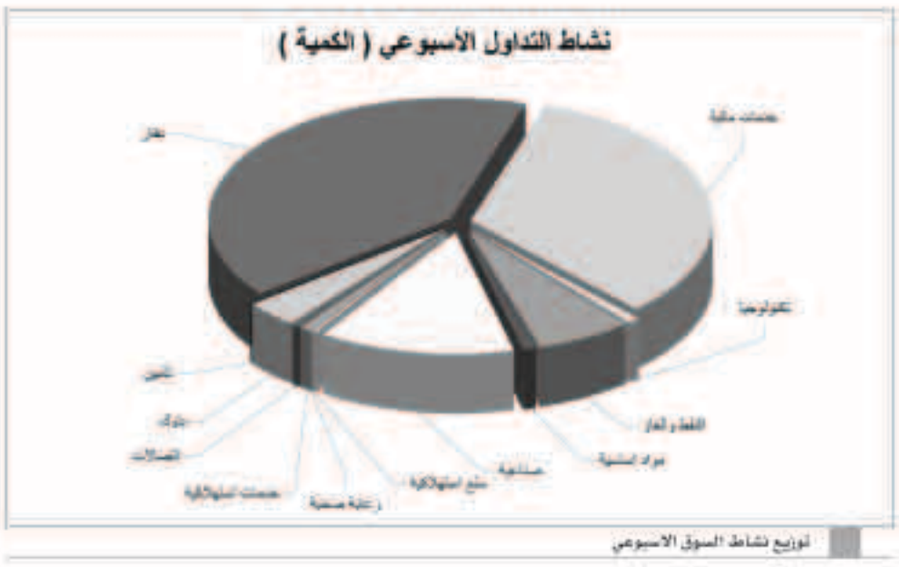

توزيع نشاط السوق الاسبوعي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار اسشمرت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في تقديم أداء متباين للأسبوع الثالث على التوالي، حيث واصل المؤشر السعري مساره الصعودي الذي استهل به تداولات العام الحالي، وذلك على اثر عمليات الشراء والمضاربات الإيجابية التي تتركز بشكل أساسي على الأسهم الصغيرة، ولاسيما في قطاعي الخدمات المالية والعقار، مما مكنه من تسجيل أعلى مستوى إقفال له منذ مايو من العام الماضي، فيما تمكن المؤشر الوزني من تحقيق نموا أسبوعيا محدودا على الرغم من تراجعه في أغلب أيام التداول، في حين تراجع مؤشر كويت 15 في ظل عمليات جني الأرباح التي تعرضت لها بعض الأسهم القيادية والثقيلة.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي أصدرت وكالة «ستاندرد آند بورز» تقريرا اقتصاديا بعنوان «اقتصادات الخليج لا تزال قوية، ولكن القضايا الهيكلية لا تزال تشكل ثقلا على التصنيفات السيادية»، حيث توقعت فيه أن تحقق الكويت في 2012 فوائض مالية ضخمة تشكل 36 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي، إلا أنها أشارت إلى أن ذلك قد يكون انعكاسا للشلل الحكومي في صناعة السياسات وبالنسبة إلى تصنيف الكويت، قالت الوكالة انه يلقى دعما من الغنى بالموارد الطبيعية التي وفرت مستويات مرتفعة من الثروة، ومكنتها من بناء ميزانية عامة ومركز مالي خارجي قويين جدا، مشيرة إلى أن تصنيف الكويت مقيد بوضع القطاع الخاص غير المتقدم، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، والمخاطر الجيوسياسية الكامنة، ونقص الشفافية فيما يتعلق بالأصول الحكومية. وعلى صعيد متصل، أصدر «معهد التمويل الدولي» تقريرا اقتصاديا قال فيه أن النمو المتواضع في القطاع غير النفطي في الكويت بنسبة 3.5 في المئة، يعود إلى النزاع السياسي، حيث أن حل الحكومة ثلاث مرات في أقل من ثلاث سنوات أثر عكسيا في عملية صنع القرار والموافقة على أولويات الحكومة، وأشار التقرير إلى أن مستويات النمو المرتفعة تستدعي الإجماع السياسي على الإصلاحات الضرورية جدا، وتحول إنفاق الحكومة نحو تعزيز زيادة الطاقة الإنتاجية غير النفطية في القطاع الخاص. وعلى صعيد متصل، أكدت وكالة «رويترز» في تقرير لها صدر الأسبوع الماضي، انه على الرغم من الفوائض المالية الناتجة عن بيع النفط، إلا أن سجل الإنجازات في الكويت خلال السنوات الست الأخيرة في مجال التنمية يعد ضعيفا بسبب التوترات السياسية.

وقال الجدير بالذكر أننا قد نبهنا مراراً وتكراراً، وغيرنا من الجهات المتخصصة المحلية والدولية، من خطورة سياسة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل وتمويل الميزانية في الكويت، ولكننا لم نر أي استجابة أو تحركات فعلية من الحكومة فيما يخص هذه التنبيهات، وبالرغم من أن الجميع يعلم جيداً أن النفط يعتبر مصدر غير متجدد وأن نضوبه أمر حتمي سيحدث آجلاً أم عاجلاً، إلا أن الحكومة لم تقم بأي خطوات جدية وملموسة على أرض الواقع فيما يخص خلق مصادر دخل جديدة تحسبا لهذا الحدث، ولم نرى منها إلا تصريحات صحفية الطابع وتوجهات تم الإعلان عنها دون تفعيلها، خاصة فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في النشاط الاقتصادي، ولا شك أن التأخر الاقتصادي جاء نتيجة عدة عوامل، منها البطء الحكومي في القضاء على العوائق التي تقف كحائط الصد أمام تحقيق التقدم، وخاصة فيما يخص البيروقراطية الحكومية المعرقلة للتنمية، فرغم اعتراف الحكومة في أكثر من مناسبة بأن البيروقراطية والروتين يعتبران أحد أكثر الأسباب التي أدت إلى تعطيل مشاريع التنمية في البلاد، إلا أنها لم تقم بأي خطوات جدية للقضاء عليها، مما نتج عنه تأخر واضح في تنفيذ مشروعات خطة التنمية. كما أن الهيمنة الحكومية على الكثير من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة، يعد أحد أهم الأسباب التي عززت من تخلفنا الاقتصادي، حيث أدى ذلك إلى إضعاف القطاع الخاص المحلي نتيجة عدم مشاركته في النشاط الاقتصادي بالشكل المطلوب، فمن المعلوم أن تقدم أي دولة اقتصادياً مرهون بقوة القطاع الخاص فيها، لذلك فإننا نأمل بأن تتجه الحكومة إلى تخصيص بعض القطاعات المختلفة، والتي لا شك أن إدارتها من قبل القطاع الخاص قد تساهم في تحسين صورة الاقتصاد الوطني، نظراً للخبرة الطويلة والكفاءة التي يتمتع بها القطاع الخاص في الكثير من المجالات الاقتصادية.

**خطورة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل**

**نأمل بأن تتجه الحكومة إلى تخصيص بعض القطاعات**

واضاف على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد كان اللبنان هو سيد الموقف على صعيد إغلاق مؤشراته الثلاثة، وذلك للأسبوع الثالث على التوالي، إذ واصلت الأسهم الصغيرة دعمها للمؤشر السعري، والذي أنهى تعاملات الأسبوع مغلقا عند أعلى مستوى له منذ مايو 2012، وذلك بدعم من عمليات الشراء التي نفذت على تلك الأسهم، في حين تمكن المؤشر الوزني من تحقيق ارتفاعاً بسيطاً بنهاية الأسبوع، فيما لم يستطع مؤشر كويت 15 أن يحقق الارتفاع، ليتراجع تحت تأثير عمليات البيع وجني الأرباح التي طالت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق.

وقد استمرت عمليات المضاربة السريعة في السيطرة على مجريات التداول في السوق خلال الأسبوع الماضي، وهو ما يفسر حالة التذبذب التي شهدتها المؤشرات في بعض فترات التداول، حيث تركزت تلك العمليات على الأسهم الصغيرة، وخاصة في قطاعي الخدمات المالية والعقار، وهو ما انعكس إيجابا على المؤشرين السعري والوزني الذي تمكن من إنهاء تداولات الأسبوع ضمن المنطقة الخضراء، في حين تراجع مؤشر كويت 15 تحت تأثير من عمليات جني الأرباح التي طالت عددا من الأسهم القيادية.

واوضح التقرير هذا ويشهد السوق حالياً حالة من الحذر والترقب لنتائج الشركات المدرجة في السوق، والتي تم تعلن عن بياناتها المالية عن العام المالي 2012، وذلك بعد مرور نحو نصف الفترة القانونية المحددة للشركات لكي تفصح عن بياناتها، تلك النتائج التي من المنتظر أن يبني عليها العديد من المتداولين توجهاتهم الاستثمارية في الفترة القادمة.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 7.81 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.85 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.23 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,397.64 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1.73 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني مكسباً نسبته 0.11 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 429.55 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,031.60 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.30 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 13.20 في المئة ليصل إلى 36.33 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 19.89 في المئة، ليبلغ 532.06 مليون سهم.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.08 مليار سهم شكلت 40.53 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 32.98 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 877.41 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.25 في المئة بعد أن وصلت إلى 352.55 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.78 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 52.27 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.76 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 44.97 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 28.28 مليون د.ك. شكلت 15.57 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاع النفط والغاز، والذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً انخفاضاً نسبته 4.79 في المئة مقفلا عند مستوى 1,062.14 نقطة. هذا وقد تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره عند 1,050.02 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 12.46 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع الرعاية الصحية، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 7.94 في المئة بعد أن أغلق عند 990.18 نقطة. في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 4.15 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 986.30 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب فكان قطاع السلع الإستهلاكية، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.15 في المئة، مغلقا عند مستوى 985.49 نقطة.

قطاع العقار احتل المركز الأول
في حجم التداولات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.08 مليار سهم شكلت 40.53 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 32.98 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 877.41 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.25 في المئة بعد أن وصلت إلى 352.55 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.78 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 52.27 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.76 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 44.97 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 28.97 مليون د.ك. شكلت 24.76 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

## سعر برميل النفط الكويتي عند مستوى 16. 113 دولارا

الكويت – «كونا» – قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 15 سنتا في تداولات الجمعة ليستقر عند مستوى 16. 113 دولارا للبرميل مقارنة بـ31. 113 دولارا للبرميل في تداولات يوم امس الأول.

ويأتي هذا الانخفاض في اسعار النفط يوم امس بسبب المخاوف بشان الاقتصاد الأوروبي وبعد أن اشارت بيانات اقتصادية امريكية مخيبة للآمال مخاوف بشان اتفاق الطلب على الطاقة الأمر الذي حفز على عمليات بيع لجني الأرباح قبل عطلة نهاية الأسبوع.

واظهرت البيانات ان منطقة اليورو انزلقت بشكل اعمق في الركود في الربع الاخير من العام الماضي مسجلة أكبر تراجع فصلي منذ 2009 وأظهر اكبر اقتصادين في المنطقة «المانيا وفرنسا» اداء أسوأ مما كان متوقعا مما يشير إلى استمرار المشاكل ولكن وفي ذات الوقت حالت المخاوف المتجددة بشان برنامج إيران النووي والتوترات في الشرق الأوسط دون هبوط أسعار النفط بدرجة أكبر.

### تطلق رسالتها المؤسسية للعام 2013 تحت شعار «بلوغ منظومة النجاح»

# «المزايا» تفوز بجائزة «سوبر براند الكويت» للمرة الثانية

ملحس متوسطة اعضاء الشركة

فازت شركة المزايا القابضة للمرة الثانية بجائزة «سوبر براند - الكويت»، الامر الذي يعزز المكانة المميزة التي وصلت لها العلامة التجارية الخاصة بها. وقد جاء هذا الفوز الجديد لعلامة المزايا التجارية ليؤكد على نجاح الشركة في الوصول إلى مستوى من الشهرة على المستويين المحلي والدولي، وليؤكد أيضا على تفوقها على العديد من العلامات التجارية الأخرى، كما يعكس هذا الفوز مستوى المصداقية الذي تتمتع به علامة المزايا التجارية وسمعتها السوقية بين مختلف الأوساط من عملاء وشركاء ومساهمين وموردين.

وفي هذه المناسبة، قالت نائب الرئيس التنفيذي لتطوير الاعمال وإدارة العقار والتسويق بالشركة المهندسة سلوى ملحس: «يأتي هذا النجاح تقديراً لقيمة العلامة التجارية ومكانتها المتميزة، وكلنا فخر بهذا الانجاز الجديد، والذي يعطينا حافزا جديدا لبذل المزيد في سبيل تحقيق انجازات مستقبلية، وبما يعود بالنفع على الشركة ومساهميها».

وأضافت أن المزايا منذ انطلاقتها الأولى في عام 2003 سعت ان تضمن لنفسها مكانة سوقية مرموقة تستطيع من خلالها أن تتوسع في اعمالها ومشاريعها محليا واقليمياً وعالمياً، وضمن هذا المضمار قامت المزايا بتسجيل علامتها التجارية وضمان حقوق ملكيتها الفكرية في كل من الكويت، الامارات ، قطر ، السعودية لبنان، المغرب، البحرين، فيما يجري العمل بشكل مكثف على ضمان تسجيل هذه العلامة في باقي الاقطار العربية والعالمية.

واشارت «كما هو معلوم بأن هذه ليست اولى الجوائز التي تحظى بها المزايا بمثل هذه الجائزة، فقد سبق للمزايا ان فازت بمثل هذه الجائزة على مدار الاعوام الماضية، بالإضافة الى فوزها بجائزة افضل مطور عقاري الصادرة عن اريبيان بيزنس، وجائزة افضل شركة عقارية لعام 2007 من شركة تمويل، وجائزة اكثر شركات قيمة في الخليج من «كونستركشن ويك»، والمركز 34 في تقييم مجلة آريبيان بيزنس لأكثر 50 شركة ناشئة ونجاحا، بالاضافة إلى حصولها على شهادة الجودة والخدمة المتميزة ISO 9001:2000 ونتطلع إلى المزيد بإذن الله تعالى، تماشيا مع مسؤوليتنا للمضي قدما نحو الارتقاء بمستوى ادائنا وخدماتنا».

وتابعت ملحس: «إن العلامة التجارية للمزايا، استمدت قوتها من واقع اداء الشركة على مدار عمر الشركة وسنوات العمل الجاد والدؤوب، فجميع المشاريع التي اطلقتها المزايا كانت هي الأصل الحقيقي وراء هذا النجاح وبناء علامة تجارية قوية تحظى بكل هذه الثقة والاحترام في الوسط العقاري المحلي والإقليمي، وبالطبع فإن الأسس الصلبة ومعايير الأداء التي التزمت بها المزايا منذ انطلاقتها، تم تطبيقها في عملية اطلاق وتنفيذ المشاريع، لتسجل المزايا تاريخا حافلا بالإنجازات، من خلال التزام الشركة بتقديم كل ما هو متميز في عالم العقار والالتزام بشروط التنفيذ والتسليم والجودة».

جدير بالذكر أن شركة المزايا القابضة وخلال سنوات عملها قامت بتخصيص ميزانية تسويقية مكنتها من تعزيز الصورة الذهنية للشركة وعلامتها التجارية، وقامت باستخدام أدوات تسويقية حديثة وموازنة مع خطط العمل، كما اعتمدت أساليب مبتكرة لترويج علامتها في الأسواق المحلية والإقليمية وتستمر في إتباع إستراتيجية تسويقية متميزة لتلبية متطلبات السوق الحالية والجديدة، مما يتيح للشركة الوصول إلى أكبر قاعدة ممكنة من الجمهور، وإيصال الرسائل المباشرة التي تحملها هذه العلامة التجارية في طياتها.

على صعيد متصل أعلنت شركة المزايا القابضة عن شعار رسالتها المؤسسية الجديدة للعام 2013 والتي تأتي تحت شعار «بلوغ منظومة النجاح»، إذ وبعد مرور 4 سنوات عجاف على وقوع الأزمة المالية العالمية التي جففت ضرع الكثير من الشركات المحلية والعالمية، واقعدت البعض منها على العمل بعد أن أصابتها بالمرض والشلل، تأتي شركة المزايا القابضة لتثبت أن هذه الأزمة ما زادتها إلا إصراراً وقوة وعزيمة.

وقالت المزايا انها سعت خلال السنوات الاربع الماضية إلى التوجه نحو المشاريع المدرة قليلة المخاطر، وذلك من خلال اتباع سياسة استراتيجية جديدة تقوم على مبدأ تأمين المستفيد النهائي من المشاريع التي تطرحها سواء بنظام التأجير أو البيع، الامر الذي استدعى القيام بدراسات عميقة وبحوث سوقية كبيرة، ومقابلة العديد من المستثمرين في مختلف القطاعات على غرار قطاع التجزئة، المطاعم والمقاهي، القطاع الصحي، القطاع التعليمي، حيث خلصت نتائج هذه الدراسات والمقابلات والبحوث إلى نتائج قيمة من شانها تحقيق منظومة النجاح المستقبلية للشركة، ومساعدتها على تحقيق غايتها والدخول في مشاريع مأمونة العواقب والنتائج.

وأكدت على أن الدراسات المكثفة التي قامت بها الشركة خلال السنوات الماضية كاشفت عن حاجة فعلية في السوق المحلي إلى منتجات جديدة لم يتم التركيز عليها خلال سنوات الرواج التي كانت تتسابق خلالها الشركات العقارية إلى بيع الاراضي والعقارات لتحقيق الارباح السريعة، دون الالتفات إلى مثل هذه المنتجات التي أصبحت مطلبا رئيسيا في السوق المحلي في الوقت الراهن.

واختتمت ملحس حديثها قائلة: ان إدارة المزايا وموظفيها يشعرون بفخر عارم إزاء تحقيق هذا الفوز الذي لم يكن غريبا، وإنما هو متوقع بفضل السياسة الاستراتيجية الحكيمة التي تتبعها إدارة الشركة والتي تقوم على قواعد وأسس ثابتة لا تحيد، وهي الأسس التي مكنتها من كسب ثقة العملاء والمستثمرين داخل وخارج الكويت.

## «انفنيتي» تطرح جزر المالديف وسرايفو في «العقارات الكويتية والدولية»

أعلنت شركة انفنيتي العقارية عن مشاركتها «بالحدث العقاري الأبرز والأكبر في دولة الكويت» في معرض العقارات الكويتية والدولية من تنظيم شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 4 إلى 7 مارس المقبل بمشاركة 42 شركة محلية وخليجية في فندق الريجينسي.

نادية بهبهاني

وقالت المدير العام في الشركة نادية بهبهاني إن الشركة تأسست على يد نخبة من اصحاب الخبرة في مجال التسويق العقاري والسياحي، وانطلقت نحو القمة للتربع عليها بفضل مصداقية الشركة ونوعية المشاريع التي تطرحها للسوق الخليجي.

وتابعت «من هذه المشاريع «منتجع جزر المالديف» والذي تتميز بسحر الطبيعة وصفاء المياه وكل زيارة إلى المنتجع تعد من الخيال، فقد قسم المنتجع إلى قسمين احدهما في مياه البحر والآخر على الجزيرة ويحتوي المشروع على عدة مطاعم ساحرة ومدينة العاب مائية والتي تعد من أولى المدن المائية في جزر المالديف وكذلك يوجد المعهد الصحي وحوض السباحة العام بالإضافة إلى أحواض السباحة الخاصة بكل شالية».

## افتتاح مؤتمر التنمية المستدامة في سلطنة عمان

مسقط – «كونا» – افتتح في جامعة السلطان قابوس امس أعمال مؤتمر التنمية المستدامة والإنصاف بين التخطيط والواقع الذي تنظمه الجمعية الاقتصادية العمانية ويستمر يومين. ويهدف المؤتمر إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه التخطيط الاقتصادي في السلطنة وطرح أفكار عملية لكيفية تجاوزها مع تقديم البدائل المتاحة لصالح تحقيق تنمية مستدامة وخاصة نموا اقتصاديا مستداما والتوعية بمفهوم التنمية المستدامة والإنصاف واستشراف سيناريوهات مستقبل التنمية في السلطنة ومناقشة منهجية إدارة التنمية بهدف التنسيق بين التخطيط وتحقيق التنمية المستدامة.